فعند ابي حنيفة يصير الثاني مولي الاول ويظهر اثر الاولية
وقالا كل منهما مولي لصاحبه لان كلا من الولاءين لا يخلو
ان يكون شخصان كل منهما يرث من صاحبه بفرض او تعصيب
وابي الهم فلا يتضمن صحة احدهما انتفاء الاخر ولابي حنيفة
ان المولي الاسفل تابع للاعلي وقوله كالمعتق تابع الميت فانه
ولذا يرث الاعلي الاسفل ويعقل عنه ولا يكون النتج للمتبوع
والمتبوع تبعا فلم يجز الجمع وتضمن صحة الثاني انتفاء الاول
انتهي **قوله** الا انه يشترط في هذا اي في منع عقد الموالاة
كذا في النهاية والكفاية وقال تاج الشريعة اي في انتقال
الولا الي غيره وتبرعا الاعلي عن ولا الاسفل **قوله** بحضرة الظهر
المراد من الحضرة العلم حتي اذا وجد العلم بلا حضور كفي كذا في
في غاية البيان **قوله** كذا الوافرت به اشارة الي ان هذا العقد
يثبت بالاقرار كالشهادة المفسرة وسواكان الاقرار في الصحة
او المرض صرح به في البدايع **قوله** اقول ظاهر مشكل الي اخره
الاشكال مدفوع لانه نص في البدايع علي ان الاسلام ليس
بشرط لصحة هذا العقد فيصح ويجوز موالاة الذمي الذمي
والذمي المسلم والمسلم الذمي لان الموالاة بمنزلة الوصية بالمال
ولو اوصي ذمي لذمي او المسلم او مسلم لذمي بالمال جازت الوصية
كذا الموالاة وكذا الذمي اذا والي ذميا ثم اسلم الاسفل جاز لما
قلنا انتهي **كتاب الايمان** **قوله** اليمين لغة القوة قال
الكمال لفظ اليمين مشترك بين الجارحة والقسم والقوة لغة

تنبيه



**تنبيه** اعلم ان بيان حقيقة الشيء وسببه وركنه وشرطه وحكمه
فاعلم ان الله تعالي جعل الحلف اذا اضيف الي اسم من اسماء الله
او بكي بها جملة بعد جملة خبرية وترك لفظة اولي يصيره غير مانع
لدخول لي يحوز زيد قائم وعلي عكسه فان الاولي هي الموكدة بالثانية
من اقوي الاقسام التي جملة اعم من الفعلية كحلفت بالله لافعلن
او الحال والاسمية مقدمة الخبر كعلي عهد الله او موخرته نحو
لعمرك لافعلن وهو مثال ايضا لغير المصرح بجزئيتها ومنه والله
وتاليه فان الحرف جعل عوضا عن الفعل واسماء هذا المعني التوكيد
سنة الحلف والقسم والعهد والميثاق والايلاء واليمين وخرج
بقيدها نحو تعليق الطلاق والاعتاق فان الاول ليس بانشا
فليست التعاليق ايمانا لغة وسببها الغالب تارة ايقاع صدقة
في نفس السامع وتارة حمل نفسه او غيره علي الفعل او الترك
فبين المفهوم اللغوي والشرعي عموم من وجه لتصادقهما في اليمين
بالله وانفراد اللغوي في الحلف بغيره مما يعظم انفرادا الاصطلاحي
في التعليقات ثم قيل يكره الحلف بالطلاق والعتاق لقوله صلي الله
عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله الحديث والاكثر علي انه
لا يكره لانه لمنع نفسه او غيره ومحل الحديث علي غير التعليق
مما هو بحرف القسم وركنها اللفظ الخاص وشرطها الاسلام والعقل
والبلوغ وحكمها الذي يلزم وجودها وجوب البر فيما اذا
انعقدت علي طاعة او ترك معصية فيثبت وجوبان لا مرين
الفعل والبر وجوب الحنث في الحلف علي ضدهما وندبه فيما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)